

عز الدين الأصبحي رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

المشاركون في مؤتمر صنعاء حول الديمقراطية بحثوا في رؤى مستقبلية للإصلاح في المنطقة

المؤتمر خرج بأليات لتعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني



صنعاء / سبأ :

اختتمت في صنعاء أمس أعمال مؤتمر صنعاء حول الديمقراطية والإصلاحات وحرية التعبير بمشاركة ٤٥٠ شخصية يمثلون الحكومات العربية ومجموعة الدول الثماني الصناعية وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ومنظمات المجتمع المدني ورجال الإعلام.

وقد بحث المؤتمر في قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأليات إدارة الحوار والشراكة بين الأطراف الثلاثة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال بشأن قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي وفق مقررات قمة سبأ في لاند بشأن الإصلاحات في الشرق الأوسط.

وقال الأخ عز الدين الأصبحي رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ممثل المنطقة العربية في برنامج الحوار الديمقراطي (داد) في حوار مع وكالة الأنباء اليمنية سبا إن المشاركين بحثوا في رؤى مستقبلية بشأن الإصلاح السياسي في المنطقة بالإضافة إلى قضايا الحكم الرشيد وواقع حرية التعبير وتمكين المرأة في الحياة العامة فضلا عن تقييم أنشطة برنامج حوار دعم الديمقراطية في مجال التعددية السياسية والنظم الانتخابية.

وهذا نص الحوار..

أليات لتعزيز الشراكة

■ إلى أي مدى نجح المؤتمر في تحقيق أهدافه؟

اعتقد أن المؤتمر بدأ وولاته قد خرجت بأليات لتعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني حول الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير. ومن خلال هذه الفعالية وضعت على طريق عملنا للعام الجاري والقادم ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧

والخاص بمسألة حرية التعبير الذي يجب أن يضطلع به برنامج الحوار الديمقراطي في أذاته. كما أن المؤتمر كان مناسبة للوقوف أمام ما أنجزناه على مدى الفترة الماضية.

المؤتمر ساهم بإيجاد نوع من الانفتاح الحقيقي بين المجتمع المدني ورجال الإعلام والصحافة حول أهمية تعزيز الحوار الديمقراطي. وهذا الصراخ يطلع الصدور لأن الجميع يعولون على هذا البرنامج الكثير في الصراخ الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

■ ما الذي استهدفه مؤتمر صنعاء؟

هو نتاج إلى عصر جديد، يتحقق له التنمية والتقدم. وانفتاح على حقوق الإنسان بحرم الدولة من إنتاج الكثير من العقول الإنسانية، وبالتالي بحرمها من تحقيق النهضة والتقدم. الدولة التي تنتهج حقوق الإنسان ترغم الكثير من العقول على الصمت، ولكي تقدم المجتمع لا بد أن يتكلم الناس بحرية بولاد أن ينتقدوا الوضع الراهن ليتمكنوا من تغييره إلى الأفضل. الإنسان لا بد أن يعبر عن أفكاره بحرية ليساهم في تحقيق التقدم، أما إذا أجبر على الصمت فإن الأمل يموت وكذلك الأحلام والأفكار لا يمكن أن يفكر الإنسان ويبدع وساهم في تقدم المجتمع وهو يعلم أن وراءه سوط، وإمامه سجن، ويتبع خطواته العسكركثير من العقول في أوطاننا هاجرت خارج الوطن وأما هاجرت داخله، فاما الذين هاجروا فقد أعطوا للثورة فورة ضخمة، وساهموا في تقدمه، وأما الذين هاجروا داخل الوطن فقد صمتوا وأرادوا السلاسة. وفي الحالتين خسرت المجتمعات العربية الكثير من الامكانيات للتقدم والنهضة.

احترام حقوق الإنسان شرط للتقدم

لا يمكن أن يتحقق التقدم إلا إذا توافرت مجموعة من الشروط من أهمها احترام حقوق الإنسان .. فالشعب الخائف الذي لا يتمتع بحقوقه لا يمكن أن يصنع التقدم ، ولقد كان توصل الغرب إلى صيغة العلاقة بين الإنسان والدولة من أهم الصيغ التي أتت إلى زيادة قوة الحضارة الغربية وتقدمها .

وكان هؤلاء جميعاً من المتفوقين . لكن أوطانهم لم تحترم حقوقهم وحررياتهم فقدمتهم مدية للغرب لأنها كانت تخاف من أفكارهم وعقولهم ، ولترديد لآولياتهم وفقاً لاهضة .

كان كل ما يهمها هو الاستقرار حتى لو كان على فقر وتخلّف مئات المليارات قدمها وطننا العربي هدية للغرب ، وتقف بعض الدول العربية تمد يدها لمعونات أمة ديون من ذلك التقدم الذي ساهمت الآف العقول العربية في صنع تقدمه ، وكانت تلك إحدى أخطر النتائج لممارسات السلطات العربية منذ الخمسينيات وانهماكاً لحقوق الإنسان ، وسيادة العقيلة البوليسية .

إذا أضفنا إلى تلك الثروة آلاف العلماء الذي خافوا وصمتوا وهاجروا داخل الوطن أو تحولوا إلى شعراء ، مديح للسلطات العربية طمعاً في زعيمها أو خوفاً من سيوفها وسجونها وسيطها وبلادها .. عندئذ يمكن أن نعرف بوضوح الاجابة على سؤال مهم : هو ماذا فعلت حقوق التنمية في الوطن العربي منذ الخمسينيات حتى الآن ، وماذا يقلل الدخل القومي للدول العربية مجتمعة عن الدخل القومي لدولة أوروبية .

ولعرفنا أيضاً أننا لن نتقدم إلا إذا احترمتنا حرية الإنسان وحقوقه ، واحترمتنا حرمة جسده وماله وعرضه، ثقافة حقوق الإنسان لكي نتقدم لابد أن نتوصل إلى ميثاق جديد لحقوق الإنسان العربي ، وأن نبدأ عصرنا جديداً بنشر ثقافة حقوق الإنسان ، وأن نعلم هذه الثقافة للأجيال الجديدة في المدارس والجامعات .

ثقافة حقوق الإنسان في البداية الصحيحة المشروع حضاري عربي جديد يتحقق في ظل التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي الحضاري ولكن كيف نبذل صياغة جديدة لحقوق الإنسان ، ونشكل ثقافة عربية لهذه الحقوق ؟ كيف نحرر ثقافة حقوق الإنسان من التبعية للغرب لتكون أداة لتحريرنا من الاستعمار والاستبداد والتخلف وسيلة لتحقيق النهضة والتنمية والتقدم .

إننا نحتاج إلى ارادة سياسية لنشكل عصرنا عربياً جديداً تحترم فيه حقوق الإنسان ، وتضمن كرامته ليتمكن من صناعة النهضة . العقل العربي لابد أن يكافح داخل الوطن ليحيمي حقوقه ، وليفتح أمام الأمة أفاق مستقبل جديد يقوم على احترام حقوق الإنسان ، وعندئذ لن يضطر العقل العربي إلى الهجرة خارج الوطن أو داخله ،وسيصنع النهضة والتقدم .

د. سليمان صالح

عن الشرق القطرية



عز الدين

عندما تبني اليمن خلال العامين 2006 و2007 محور حرية التعبير على مستوى المنطقة العربية فذلك لن يكون فقط في تنفيذ التوصيات ولكن في تقديم نموذج اجسابي

المؤتمرات لطرحت رؤيتها في قمة المستقبل القادمة في الأرن. وفي هذا المؤتمر سيلتقي ممثلو الدول الصناعية الثماني مع ممثلو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويضعون أولوياتهم لقمة المستقبل .. والجمع المدني ينبغي أن يذهب إلى القمة وقد حشد رؤية محددة في مؤتمر صنعاء.

■ ما هو المطلوب بربك لتتحرك هذه الجهود؟ - اعتقد أن كل المبادرات التي خرجت بها مؤتمرات فينيسيا وتركيا وغيرها والخاصة بالإصلاح في المنطقة العربية يجب أن تغلق بشكل عملي. وفيما يخص حرية التعبير يأمل من هذا المؤتمر الخروج بتوصيات محددة وواضحة مثل رفع سقف حرية التعبير وإلغاء القوانين المقيدة للحرية والغاء عقوبة الحبس للصحافيين وإيجاد الدعم المالي الكافي والسماح بامتلاك وسائل الإعلام المختلفة.

والشيء الآخر ينبغي التركيز على الجزيئات الخاصة بحرية التعبير خاصة ما يتعلق بالبيئة القانونية التشريعية السنية التي تحد من حرية التعبير وعدم امتلاك وسائل الإعلام المختلفة وعدم السماح بامتلاك القنوات الفضائية وغيرها وعدم وجود دعم للإعلام وللمجتمع المدني.

■ هل من علاقة بين المؤتمر وجهود تفعيل الممارسة الإيمرية للإصلاح السياسي في المنطقة؟ - نعم .. ففي قمة سبأ أي لاند خرجت الدول الثماني بمبادرات عديدة للإصلاح في الشرق الأوسط وإحدى مكونات هذه المبادرات هو الحوار الديمقراطي الذي يعد هذا المؤتمر أحد أشتمته.

■ بالنسبة لليمن هل تتوقعون مبادرة حكومية جديدة بشأن حرية التعبير؟ - بالتأكيد .. وعندما تبني اليمن خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ محور حرية التعبير على مستوى المنطقة العربية فذلك لن يكون فقط في تنفيذ التوصيات ولكن في تقديم نموذج اجسابي .. والأمل أن يكون المؤتمر خطوة أولى لتعزيز حرية التعبير لإصلاح الأخطأ، والسلبات التي وقعنا فيها خلال الفترة الماضية ووضع شراكة حقيقية بين الحكومة والجمع المدني الخروج برؤية مشتركة تعزز من حرية التعبير.

■ هل هناك تحفظات من دول المنطقة تجاه هذه المقترحات؟ - قبل عام كانت مشاركة المجتمع المدني للحكومات على طاولة واحدة للحوار أمر غير مقبول لدى الكثير من الحكومات وخلال عدة

الهدف الأهم

■ إلى ماذا يسعى هذا البرنامج .. وماذا تحقق حتى الآن؟

القضية الأهم في هذا البرنامج جعل المجتمع المدني شريكا كاملا مع الحكومات في صياغة رؤية للإصلاح السياسي في المنطقة والمساهمة في وضع الأولويات في هذا الجانب قبل انعقاد مؤتمر المستقبل.

■ هل من علاقة بين المؤتمر وجهود تفعيل الممارسة الإيمرية للإصلاح السياسي في المنطقة؟ - نعم .. ففي قمة سبأ أي لاند خرجت الدول الثماني بمبادرات عديدة للإصلاح في الشرق الأوسط وإحدى مكونات هذه المبادرات هو الحوار الديمقراطي الذي يعد هذا المؤتمر أحد أشتمته.

■ بالنسبة لليمن هل تتوقعون مبادرة حكومية جديدة بشأن حرية التعبير؟ - بالتأكيد .. وعندما تبني اليمن خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ محور حرية التعبير على مستوى المنطقة العربية فذلك لن يكون فقط في تنفيذ التوصيات ولكن في تقديم نموذج اجسابي .. والأمل أن يكون المؤتمر خطوة أولى لتعزيز حرية التعبير لإصلاح الأخطأ، والسلبات التي وقعنا فيها خلال الفترة الماضية ووضع شراكة حقيقية بين الحكومة والجمع المدني الخروج برؤية مشتركة تعزز من حرية التعبير.

التزامات كبيرة

النتائج التي سيخلص إليها المؤتمر.. هل ستكون ملزمة في دول المنطقة إلى حد كبير.. فهناك التزامات كبيرة على الدول في النسبة لمنظمات المجتمع المدني تعمل على حضنها لتنظيم نفسها في شبكات متشابكة المخرجات التي تخلص إليها مثل هذه

ماذا يعني تهميش منظمات المجتمع المدني؟

لا يمكن أن تمتلك صكوك الاعتراف بانك دولة حضارية أو متقدمة إلا اذا كانت معايير انفتاحك بمنظمات المجتمع المدني ظاهرة للعيان .. وامور المجتمع فيها منظمات مدنية حائزة على اصول العمل المدني ومكوناته ولايستغني أي مجتمع عن هذه المنظمات المدنية .. فهو التقدم بعينه وهي التي تعطي صانع السياسات الإرقام الإحصائية التي ترشد إلى تصويب سياساته الاقتصادية والاجتماعية والتنمية .

وهذه المنظمات هي التي تستلقي الأحوال الانتقالية للمجتمعات وتساعد على مرور الإزمات ، وهي التي يعتمد عليها لكي تستقر الظروف الطارئة (السياسة) منها بنقلها من عنصر إلى آخر ..

ماهي أحوال هذه المنظمات في بلادنا ؟ ان احوالها غير ميسورة ، ولتعمل بالشكل المطلوب منها ، فهي منظمات شبه محتلة ، لا تتخللها أنشطة العمل المدني ، ويفيق عنها النشاط الإحصائي الذي يساعد على حل المشاكل المدنية لدى الناس .. فالشعب اليمني لا يزال يعاني من غياب الاعمال المتعلقة بتنظيمه ، اذ لا يوجد توصيف للوظائف والمهن .. ولا توجد جمعيات مهنية منظمة ومعترف بها ، وتقوم بتجميع كل الاختصاصيين المهنيين في اطار منظمة تخدم المجتمع وتنفذ واجباته وتحل مشاكل البطالة

فالكهربائيون اذا جمعوا في منظمة معترف بها يستطيعون تقديم الخدمات للبيوت بدون الجوار، إلى الجهات الخاصة .. وتقديم الخدمات وقت الحاجة وفي الأزمات الحرجة .

فاذا استطاع اليمنيون أن ينظروا حالهم في منظمات أو هيئات مدنية تقدم الخدمات للمجتمع يكون هذا بداية الطريق كي يبني مجتمع مدني منتج ومقدر وفاعل ..

والمجتمعات المدنية مقسمة إلى منظمات مدنية ، يسهل التعامل معها .. ويسهل بناء المؤسسات القانونية والتشريعية ، وحياتها ، وتتفقد القوانين بيسر وسهولة دون تعصب أو مقاومة .. بل حتى الأعمال المهنية والفنية تشير بشكل رافع بحكم طاعة الرؤوس للرئيس وتوجيهاته العملية .. ومنظمات المجتمع المدني في بلادنا تحتاج إلى هزة كبريائية تعطيها وثبة صحية للأمام أو تحتاج إلى(سماج) يفعل اعضاها كي تكون قادرة على العمل بشكل متكافئ، ومميز ..

إننا نأمل ان يجد المشرعون وصانعو السياسات استراتيجية قوية تنظم العيينين وفقاً لجمعيات ومنظمات مدنية تقوم على بنائها مسألة المواطنة المتساوية .. إذ انه بدون منظمات مجتمع مدني يظل الناس مهمشين وتائهون بدون مستقبل ..

عياش علي محمد

معايير النجاح في الانتخابات



التغيرات والتبدلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وغيرها في عالمنا ، صارت تتحو يوماً بعد يوم ، وشيئاً فشيئاً بعيداً عن العنف والتطرف ، رغم التناقض والثغرات والمنغصات هنا وهناك ، والحرية والحقوق الديمقراطية ، تتبلور ، وتكتسب طابعها الشعبي على أكثر من صعيد وفي أكثر من بلد في العالم ، لأن طريق التحولات السلمية هو أكثر جدوى وأكثر أمناً عند كل شعوب الأرض .

لذلك تجرى الانتخابات ، وتتعاقد القيادات لادارة شؤون هذا البلد أو ذاك ، عبر التباري والتنافس النظيف عبر البرامج الانتخابية كبرامج تحولات عملية ، قابلة للتحقق على أرض الواقع ، بما يفيد كل الناس وينفعهم ويطور من مستوى معيشتهم ، ويرتقي بحياتهم لتكون أفضل مما كانت عليه سابقاً ، وتلك البرامج تتحول إلى خطط عمل يومي لكل مواطن ، ويجري من خلالها تصويب كل الأخطاء، في أساليب العمل والتفكير ، وتحسين سلوكيات الناس وتصرفاتهم وتجعل حياتهم أكثر متعة وأكثر رضا عن واقعهم وعن أنفسهم وعن نظام علاقاتهم السائد في مجتمعهم .

والبات العمليات الانتخابية حتى في أكبر الدول الديمقراطية ، حتى الآن ، لم تأخذ بعد صورتها النموذجية كما ينبغي ، فما بالنا في بلدان الديمقراطية الناشئة حديثاً ، فلا شيء يتحقق دفعة واحدة ، وأمره واحد ، وإلى الأبد ، والمسألة مرتبطة وإلى حد كبير بمستوى وعي المواطن ومستوى مشاركته وفاعليته في هذه العملية ، وبالقدر ذاته ، يعتمد على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، الذي بلغه هذا البلد أو ذاك ، وطبيعة التركيبة الاجتماعية القائمة فيه ، وارتباط كل ذلك بالظروف والملايسات الإقليمية والدولية السائدة اليوم .

وعندما نتحدث عن الانتخابات كآلية جديدة لتجديد القيادات ، فإن هذا يعني تجاوز التعيينات من الأعلى إلى الأسفل ، وتعميم أسلوب الانتخابات على كل مستوى وفي مختلف الأنطر في كل مؤسسات وهيئات الدولة والمجتمع ، وأن تجري هذه الانتخابات بصورة

الهيصمي: اليمن ينظر باهتمام للآليات العاملة بحقوق الإنسان



صنعاء/مقابلات: اعتبرت الدكتورة خديجة الهيصمي وزير حقوق الإنسان أعضاء مجلس لحقوق الإنسان بنيفيا،أمرا اجابيا وفرصة كبيرة لتصحيح مسار العمل في مجال حقوق الإنسان ، في جو ينسم بالشفافية وقبول الرأي والري والكرام الاخر .

وقالت الدكتورة الهيصمي في كلمة اليمن التي ألققتها اليوم أمام الدورة الأولى لجلس حقوق الإنسان التي انعقدت بنيفيا .. لآيد من أجزاء المزيد من المشاورات والدراسة المعقفة بشأن سير العمل في هذا المجلس الجديد .. معتبرة مشاركة جميع الدول في هذا الحوار ، خطوة متميزة

كون التنوع والتشكيل الجغرافي المنصف داخل المجلس يخدم تعزيز وحماية حقوق الإنسان والذي يعتبر الغاية النبغاه لتكريس مبدأ عالية هذه الحقوق .

واكدت وزير حقوق الإنسان على أهمية الخروج من الأطار التقليدي لمعالجة قضية حقوق الإنسان إلى اطار الدراسة الواقعية العملية لوضع حقوق الانسان عالمياً في محفل دولي متخصص يتفق الجميع على منحه هذه الصلاحيه ويقبلون سلفا بنتائج هذه المرجعية ، انطلاقاً من مبدأ قبول هذه الذات وإصلاح الأوضاع في مناح من حسن النية والتعاونية والشفافية .

وقالت / والي اليمن ينظر بعين الاهتمام إلى أهمية ترشيد عمل كافة الآليات العاملة في مجال حقوق الانسان بما يتوافق مع حركة الإصلاحات الشاملة وبما يضمن الحيادية والمصادقية في أداء مهام هذه الآليات وعدم الكيل بمكيالين عند

الأمين العام لحزب التحرير الشعبي الوحدوي لـ (14 أكتوبر) :

مرشح حزبنا للرئاسة علي عبدالله صالح

تجربة الجلس المحلية والوحدة ومفاتيح الشراكة مع الدول ومكافحة الإرهاب ارتبطت باسم الرئيس القائد علي عبدالله صالح

اجرت صحيفة ١٤ أكتوبر لقاء مع الأخ / أحمد علي سعيد الأمين العام لحزب التحرير الشعبي الوحدوي تحدث فيه عما تحقق في الوطن خلال ١٦ عاماً من عمر الوحدة المباركة وماتحقق في عهد الرئيس القائد علي عبدالله صالح منجزات وطنية عظيمة واليكم نص اللقاء .

اجرى اللقاء / حسين السقاف

■ كيف تنظر إلى دولة الوحدة بعد ١٦ عاماً على تحقيقها ؟ - لم تكن المرحلة بعد تحقيق الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠ وحدها التي ساهمت في ظهور بلورة استراتيجية القائد الوحدوي الرمز فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وإنما كانت قد بدأت بالتشكل خلال المراحل السابقة لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية وذلك بفضل ارتباطها العضوي والوثيق ببلسفته الوجدية التي اشتملت على الساليب الواضحة والمرنة لتحقيق الوحدة المباركة وكذا التطورات الواقعية والعملية لحماية المسار الوحدوي من أية تحديات ومخاطر متوقعة انطلاقاً من ادراكه وعرفته الصحيحة بتفاصيل الواقع الاجتماعي والسياسي وامتلاكه الازادة المصممة على التغيير وعلية يمكن القول ان استراتيجية القائد الرمز التضاللية التي صاغها في اطار مواجهة شاملة لكل المخاطر والتحديات تمثل في الحقيقة امتداداً طبيعياً لاستراتيجية التوحيد التي نعكس بكتافها إلى حماية الوحدة وللعلم يعتبر يوم ٢٢ مايو ٩٠ مرافداً لآس وشخصية الرئيس القائد علي عبدالله صالح ويتضح ان القائد الرمز قد اتسم بالحرص والحكمة ازاء القضايا المتصلة بالشعب وبالوطن من خلال مواقف الانسانية الحانية .

■ كيف يقيم حزبكم تجربة المجالس المحلية واللامركزية في دولة الوحدة ؟ - بعد صدور قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة

٢٠٠٠م ولاحته التنظيمية والمالية وإجراء أول انتخابات للمحليات في عموم الوطن بمحافظاته ومديريات في فبراير ٢٠٠١م دخلت اليمن مرحلة التطبيق الفعلي لنظام اللامركزية بحكم فريوض السلطة المركزية لجزء من صلاحياتها للسلطة المحلية المنتخبة من قبل الشعب حيث يصب ذلك قد بدأت بالتشكل خلال المراحل السابقة لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية وذلك بفضل ارتباطها العضوي والوثيق ببلسفته الوجدية التي اشتملت على الساليب الواضحة والمرنة لتحقيق الوحدة المباركة وكذا التطورات الواقعية والعملية لحماية المسار الوحدوي من أية تحديات ومخاطر متوقعة انطلاقاً من ادراكه وعرفته الصحيحة بتفاصيل الواقع الاجتماعي والسياسي وامتلاكه الازادة المصممة على التغيير وعلية يمكن القول ان استراتيجية القائد الرمز التضاللية التي صاغها في اطار مواجهة شاملة لكل المخاطر والتحديات تمثل في الحقيقة امتداداً طبيعياً لاستراتيجية التوحيد التي نعكس بكتافها إلى حماية الوحدة وللعلم يعتبر يوم ٢٢ مايو ٩٠ مرافداً لآس وشخصية الرئيس القائد علي عبدالله صالح ويتضح ان القائد الرمز قد اتسم بالحرص والحكمة ازاء القضايا المتصلة بالشعب وبالوطن من خلال مواقف الانسانية الحانية .

محمد عبدالجليل